عرب مع المرتزقة

يؤكد الرائد فوزي احمود[١٦] أنه لم يوجد في العراق قبل ٩ إبريل ٢٠٠٣م شـــركات عراقية خاصة للأمن، لا بل يؤكد عدم وجود خبرة عراقية في هذا المجال، فبالرجوع إلى سلم الرواتب الممنوحة للعاملين بهـــذا القطاع ومعدلات الطلب على خدماتهم يجد المتابع -وكما يقول الرائـــد فوزي- أن أفـــراد الحماية في العراق هـــم الأقل من ناحية الطلب بحيث يصل دخل الفرد منهم إلى ١٢ ألف دولار ســـنوياً مقابل ١٢٠ - ٢٠٠ ألف دولار لنظرائهم من الشـــركات الأجنبية، مما يؤكد أن العراقيين لم يستغلوا في الارتزاق.

وفي لبنان، ظهرت إعلانات في صحف لبنانية تحت عنوان: إعلان (لشـــركة أمنية لبنانيـــة) يفيد أنها (توظـــف الآن للعمل في العراق)، وأن الأفضلية للعســـكريين المتقاعدين والشباب الذين أنهوا الخدمة العســـكرية الذين لديهم خبرة في هذا المجـــال، على أن يتراوح عمر المتقدمين بـــين ٢٢ و٤٥ عاماً، ثم عاد الإعلان إلـــى الظهور مجدداً، غير أن أصحابه اســـتبدلوا العراق إلى لبنـــان بعد أن حرك الإعلان الأول رقابة الأجهزة الأمنية الرسمية بلبنان لمعرفة خلفياته، ومن يقف وراءه، وحقيقة ما يجري في الخفاء.

وقد كشـــفت صحيفة النهـــار اللبنانية[١٧] عن انضمام عشـــرات اللبنانيين المســـيحيين للعمل في صفـــوف المرتزقة بالعراق من خلال التعاقد مع الشـــركات الأمنية الأمريكية، مشـــيرة إلى أن الأمريكيين يفضلونهم لأســـباب منهـــا: الديانة واللغة وقبولهـــم بمرتبات زهيدة،

بالإضافة إلى خبرتهم الأمنية التي اكتسبوها خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وقالت الصحيفة: «إن السوق اللبنانية هي أحد أبرز الخيارات المعروضة أمام الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة المتكاثرة في العراق مع تدهور الوضع الأمني فيه»، وأوضحت أن أبرز الأسباب التي تجعل الشركات الأمريكية تجند عناصر أمنية من اللبنانيين هي الخبرة العسكرية والأمنية التي يتمتع بها اللبنانيون بعد أن خاضوا أنواعاً مختلفة من الحروب على أرضهم.

وأوضحت الصحيفة سبباً آخر لتجنيد اللبنانيين هو اللغة العربية التي تساعد في التعامل مع العراقيين في الوقت الذي تزداد كراهية الشعب العراقي للغربيين، وقالت: إن الأمريكيين «يجدون أنفسهم مرتاحين ومطمئنين إلى التعامل مع اللبنانيين لخبراتهم الميدانية، ومع المسيحيين منهم، الأمر الذي يساويهم مع العناصر الأمنية الغربية».

وأوضحت الصحيفة في تحقيقها أن الرواتب المعروضة على اللبنانيين تتراوح بين ألف دولار و ٤ آلاف دولار أمريكي في الشهر، مؤكدة أن تلك الرواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين أو الأمريكيين، أو حتى الكرواتيين الذين تتراوح رواتب بعض الخبراء والمحترفين منهم في اليوم الواحد بين ألف و ١٠ آلاف دولار، وفي المقابل نقلت الصحيفة عن شاب يَعد نفسه للانضمام إلى أفراد الأمن في العراق الذي قال: «الرواتب المعروضة تعد خيالية بالنسبة إلينا كلبنانيين قياساً بالرواتب التي نتقاضاها في لبنان مهما تنوعت وظائفنا».

وهناك عناصر من جيش لبنان الجنوبي السابق تعمل في العراق، فقد فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو ٢٠٠٤م بحركة تدفق مكثفة وغير مسبوقة لمجموعات من السُياح القادمين من إسرائيل، وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السُياح غالبيتهم من الذكور، وأعمارهم لا تتجاوز الأربعين، مع عدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن أو حتى نساء، واكتشفت أجهزة المخابرات القبرصية أن معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول هم من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم تتحدث العربية وذات أسماء عربية.

ويقدر تقرير المخابرات القبرصية[١٨] أن أكثر من ٦٠٠ عنصر من جيش لبنان الجنوبي السابق قد مروا عبر الأراضي القبرصية في الأشهر الأخيرة، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء غادرت إلى شمال العراق، ولكن برزت تساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق، وبعضهم من الشيعة، لاسيما أن عناصر إسرائيلية من الموساد قد رافقت مجموعات جيش لبنان الجنوبي السابق، وقد تبين أن المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات متعددة، تشمل: التجسس لحساب إسرائيل، والعمل إلى جانب المحققين الإسرائيليين في استجواب المعتقلين العراقيين، وحماية الشركات الأجنبية، مثلهم مثل عشرات من اليهود العراقيين واليهود الأكراد واليهود العرب واليهود من جنسيات مختلفة، الذين قبلوا العقود المغرية مالياً للعمل في العراق، لاسيما أن إسرائيل وجدت أخيراً في العراق الفرصة لمكافأة الذين عملوا لحسابها في لبنان، وخانوا وطنهم في سبيلها ثم

تخلت إسرائيل بدورها عنهم!!، أما المكافأة الموعودة فهي بأي حال لن تتجاوز بضعة آلاف من الدولارات وبعض المزايا الأخرى التي تصب جلها في دائرة الانحطاط الأخلاقي، وفي النهاية خدمة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق وسوريا وإيران.

وقد أشار ذات التقدير إلى تدفق المئات من اللبنانيين الذكور تتراوح أعمارهم أيضاً بين الخامسة والعشرين والأربعين، على خط بيروت – لارناكا، وكانوا يدخلون قبرص بصفة رجال أعمال، حيث يعقدون اجتماعات مع أمريكيين اتضح أنهم ممثلون لشركة أمريكية خاصة تعمل في مجال الخدمات العسكرية لتجنيد المرتزقة من جنسيات مختلفة، ونقلهم للعمل في العراق، وأن هؤلاء الأمريكيين يحملون عقداً كبيراً موقعاً بين الشركة التي يمثلونها، والبنتاجون للعمل في مجالات حماية الشخصيات والشركات الأمريكية العاملة في مجالات النفط وإعادة الإعمار في العراق وتنفيذ عمليات قتالية خاصة، وبذلك تحولت لارناكا إلى مركز استقطاب لمئات اللبنانيين للعمل كمرتزقة للخدمة في العراق، وتوقيع عقود معهم بمرتبات مغرية تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف دولار شهرياً طبقاً للخبرات والمهارات التي يملكونها.

الهوامش:

١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

htth/www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml

٢) انظر كرم، جويسن تقرير أمريكي يتهم شركة هالبرتيون بتمديد ممتلكات التحالف في العراق، صحيفة الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤م.

٣) انظر شركات خاصة تدير الصراعات العالمية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٤ مايو ٢٠٠٤م، نقلاً عن دير شبيغل الألمانية، ترجمة حاتم حسين.

٤) انظر الجميل، ماجد

http://www.alkhaleej.ae/dak/images/200427/05//sup-thur-1.jpg

٥) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ص ١٩٦.

٦) انظر عيسى، حسن عبيد، العراق والمرتزقة الجدد، المؤتمر نت ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦م.

٧) انظر الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، منشورات مركز الأبجدية –بيروت ط٦ ١٩٨٢ ج٣ ص ٢٢١.

٨) انظر تامر، ماجدة، المرتزقة جنود الثروة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (١١٧٦)، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م.

٩) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm

١٠) انظر السابق.

١١) لمزيد من التفاصيل حول دور الشركات الفرنسية انظر فينيو، بربارة، ودومينفيز، فرانسوا، المرتزقة الفرنسيين فسحة رمادية بين العام والخاص، وانظر عطية، حياة الحويك، حراس النفط، http://www.al-moharer.net/moh211/hayat-hewayek211.htm ، وانظر وفينيو، برباره، الارتزاق خارج القانون، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=32

١٢) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml

١٣) نشـــرت وكالة الأهرام للصحافة عرضا للكتاب اطلعنا عليه في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الإنترنيت بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٠٥.

١٤) انظر منصور، ناهض، مئة دولار على قنص كل مقاوم فلسطيني،

http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-l-t2.htm

١٥) انظر جيم كاسن وديفيد بروكس، البنتاغون تتعاقد مع مرتزقة متورطين في حروب قذرة، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ إبريل ٢٠٠٤م، نقلاً عن صحيفة لاجورنادا المكسيكية.

١٦) انظر

١٧) انظر صحيفة النهار اللبنانية، ١٧يونيو ٢٠٠٤م.

١٨) انظر ســـويلم، حســـام الديـــن محمد، خصخصة الحروب وشـــركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm

لا أحد يعاقب القاتل

لقد تلقيت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية، وفي وكالة المخابرات الأمريكية، ومن أفراد الشركات الخاصة الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون؛ كما لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجين ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز)

سابرينا هارمان

إذا كان من خطط للحرب على الإرهاب وفق رؤيته قد أقر في بدايتها أن المعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف وغيرها لا تنطبق على (أبطال) هذه الحرب، فهؤلاء «الأبطال» بلا شك قد أدركوا أن ما يقومون به سيكون موجلاً مليئاً بالتجاوزات، ولهذا جاء التنصل من المعاهدات الدولية التي لا تنطبق في الحرب على الإرهاب في بدايتها. وفي كل الحروب التي اندلعت خلال الخمسين عاماً الماضية شارك فيها مرتزقة ارتكبوا فظائع يندى لها جبين الإنسانية، وفي العراق تعد الإدارة الأمريكية هؤلاء المرتزقة بأنهم (أصحاب رسالة حضارية)، وأنهم يؤدون (مهمة إلهية) في المنطقة كلها، في حين أنهم ينتمون إلى أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة، وتتوزع المهام كافة الموكلة إلى شركات الخدمات العسكرية الخاصة، وأغلبيتهم يحملون جنسيات من دول إفريقية وأوروبية ومن جنوب شرق آسيا والهند ومن أمريكا اللاتينية، ولا يدينون بالولاء والانتماء إلا للجهة التي تدفع لهم؛ لذلك

فهم على استعداد لتغيير ولائهم باستمرار وعند اللزوم، أما السيطرة العامة على المرتزقة في العراق فتتم من خلال مجموعات تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية CIA، التي تتولى الإشراف على تنفيذ مهام الشركات التي تستجلبهم للتعاقدات المبرمة معها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وتؤكد التقارير أن المرتزقة في العراق يمارسون بطريقة روتينية أعمالاً تعد مخالفة للقوانين الدولية والقوانين العسكرية الأمريكية التي تحكم قواعد الاشتباك والسلوك في أثناء الحرب وبعدها بالمناطق المحتلة، منها على سبيل المثال ما كشفت عنه صحيفة أرمى تايمز[1] من أن المرتزقة كانوا يستخدمون طلقات خارقة للدروع، وذات اختراق محدود من صنع شركة (RBCD) في سان فرانسيسكو، وهذه الطلقات حُرمت من الجيش الأمريكي بسبب ما تحدثه من رعب ومعاناة غير ضرورية ودمار داخل جسم الإنسان، حيث تفتت الأعضاء الداخلية من الجسم، وقد ذكرت الصحيفة أن هذا النوع من الذخائر أثار جدلاً واسعاً، حيث - (المرتزق) - والذي كان في السابق جندياً في فرقة القوات الخاصة إذا ما استخدمها في أثناء خدمته العسكرية فإنه كان يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية بسبب ذلك، لأنها تخالف المعايير الموضوعية ولم تحصل على إجراءات موافقة الجيش، أما عند استخدامها من قاتل، أجير، مرتزق، فلن يجد من يوبخه على هذا العمل، بل ربما يجد الثناء في ظل قوانين وجدت لعدم مسائلته أصلاً.

فقانون رقم ١٧ من أوائل القوانين التي شرعتها سلطات الاحتلال، فقد صدر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٤، وقد منح الشركات الأمنية الموظفة للمرتزقة حرية العمل بالعراق باعتبارها توفر خدمات الحماية، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي، بحيث يكون أفراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال أو الاحتجاز، ومنح القانون القوات المتعددة الجنسية كما يسميها الحق في احتجاز أي منهم عند تجاوز الصلاحيات، بحيث لا يخضعون للقانون العراقي كما أنهم معفون من الضرائب والرسوم الجمركية، مع العلم أن هذا القانون كغيره من القوانين المهمة لم يتفاوض المحتل الأمريكي مع أي جهة عراقية عند تشريعه، فالأمريكي معفى كذلك من دفع الرسوم والإيجارات لكافة الأراضي التي تتحول إلى قواعد.

أبو غريب نموذجاً للمرتزقة

وفي أوائل العام ٢٠٠٤م قام بعض عملاء شركتي (كاسي انكوربوريشن) و(تيان كوربوريشن) في إساءة معاملة سجناء عراقيين، وهاتين الشركتين تقومان بإمداد قيادة قوات التحالف بمئات ممن يشاركون في التحقيقات كعناصر (تحت التعاقد الخاص). وكان آخر عقد وقع في هذا السياق مع شركة تيتان بقيمة ١٧٢ مليون دولار لتزويدها بعناصر من المرتزقة موزعين على مجموعة من المهام ضمن (قائمة مشتريات) تقدمها القيادة، أي عدد معين من عناصر الأمن وعدد آخر من المترجمين، وثالث من خبراء الاستجواب وهكذا.

هـؤلاء العاملـون في الشـركات الخاصة لا يخضعـون للقانون العسـكري الأمريكي، ذلك أنهم ليسـوا من مجندي القوات المسلحة، وهـم لا يخضعون أيضاً للقانون المدني الأمريكي؛ لأن هذا القانون لا يطبق في العراق، فضلاً عن أنهم لا يخضعون للقوانين العراقية التي تعـد معطلة في هذه الحالة الاسـتثنائية، وجاء في تقرير نشـر في واشنطن أن هناك ١٧ عنصراً يعملون لشركات خاصة تم إبعادهم من السجن بعد نشر صور التعذيب، وإبعادهم هذا لا يمثل عقوبة من أي نـوع، كما أن العالم لم ينتبه إلى هذه القضية لسـبب واحد، ذلك أن هـذه العناصر المرتزقة كانت تطلب عـدم تصوير ما يفعلون، من هنا فإنه لا وجود لدليل مادي على ما ارتكبوه بحق السـجناء، بالرغم من أن ما يقال إنهم لعبوا دوراً أكثر قسوة وشراسة مما فعله العسكريون الذين تم التقاط صورهم.

وأفـاد (روبرت فيسـك)[٢] أنه على اقتناع تام أن المسـؤولين عن عمليـات التعذيـب التي فرضت علـى معتقلي (أبو غريب) ليسـوا فقط مجموعة من أعضاء الشـرطة العسكرية الأمريكية التي تتميز بوحشيتها، ولكن أيضاً هناك تدخلات خارجية أكدت أنها إسرائيلية؛ لأن المحققين المتهمين بتشجيع الجنود الأمريكيين على إساءة معاملة المسجونين العراقيين، إنما يعملون لدى شركة خاصة تربطها صلات عسـكرية وتجارية مع إسـرائيل، وأن رئيس هذه الشركة التي تورط أفرادهـا في عمليات التعذيـب قد تلقى دورة في أحد معسـكرات التدريب الخاصـة بمكافحة الإرهاب في إسـرائيل، وفي بداية عام ٢٠٠٤م تلقـى مكافأة من شـاؤول موفاز وزير الدفاع الإسـرائيلي،

وهذه الشـــركة هي (كاســـي إنترناشيونال) ويرأســـها الدكتور ج. ب. لندن، وزيارته لإسرائيل تمت ضمن رعاية مجموعة ضغط إسرائيلية يشـــارك فيها بعـــض البرلمانيين الأمريكيين ومستشـــارون في مجال الدفاع بهدف «تنشيط فرص الشراكة الاستراتيجية والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والأمن الداخلي الأمريكية والإسرائيلية».

وهنـــاك ما قالتـــه الضابط في الشـــرطة العســـكرية الأمريكية ســـابرينا هارمان إحدى المتهمات بالإشـــراف على تعذيب المسجونين فـــي أبوغريـــب، إذ قالت هارمان إنه لم يكن هنـــاك أي قواعد تنظم حدود ممارســـتهم لمهمة «حراسة» المعتقلين، وإنهم أشركوا - دون أن يكون ذلك قانونياً - في مهمة اســـتجواب هـــؤلاء المعتقلين والضغط عليهم.

وتقـــول هارمـــان: «إنها تلقـــت أوامر من ضباط فـــي المخابرات العســـكرية وفي وكالة المخابـــرات الأمريكية ومن أفراد (الشـــركات الخاصـــة) الذين يدعمـــون القوات الأمريكية بضـــرورة تحويل حياة المعتقلين إلـــى جحيم لإجبارهم على التعـــاون، وأضافت: إنه لم تكن هنـــاك أي قواعد لعمل الســـجن، وأن ضباط المخابـــرات الأمريكية أو (المرتزقـــة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالســـجين ويقولون إنه (ســـيئ) أو (جيد) أو (ممتاز)، وكان الاتفاق هو أن تذيق (الســـيئين) من إبداعاتها ما يجعلهم يتحولون إلى تصنيف جيد أو ممتاز، أما من كانـــوا أصلاً جيدين أو ممتازين فإنها كانت توصي بإعطائهم وجبات ساخنة وفراشاً نظيفاً»، أما السيئون فإننا نعرف الآن - ومن صور أبو غريب وما بعدها - ما كان يحدث معهم[٣].

وأشـــار تقرير الجنرال (تاجوبا) الخاص بعمليـــات التعذيب في أبوغريب، إلى وجود عناصر مزدوجة الجنسية، أشرفوا على عمليات التعذيب، حدد منهم بالاسم ستيفن ستافانوفيتش الأسترالي الجنسية ويعمل لحســـاب شـــركة كاســـي، وقد أصدر تعليمات لبعض عناصر الشـــرطة العســـكرية غير المدربين على فنون الاستجواب، ليرشدهم إلى الطرق التي تُســـهل عملية الاستجواب «وتهيئة الظروف المناسبة التى تجبرهم على الإفصاح عمـــا لديهم من معلومات»، وقد اعترف أحد زملاء ستافانوفيتش -ويدعى جوريان- أنه قد تلقى تدريباً على كيفية الاستجواب في إسرائيل.

ويقول أســـتاذ القانون الأمريكي فيليب كارتر إن العاملين في هذه الشركات الخاصة ممن يذهبون إلى ميدان الحرب يدخلون من الوجهة القانونية فيما أسماه (المساحة الرمادية)، أي تلك التي لا تخضع لقانون واضـــح، مضيفاً: «الإدارة الحالية ولعة بهذه المســـاحة الرمادية، فقد اخترعت اســـم المقاتلين من الأعداء لإطلاقه على معتقلي جوانتانامو حتى لا تطبق عليهم اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحرب من الجنود النظاميين، ثم ها هي الآن تستخدم المرتزقة الذين تقع حالتهم أيضاً . من الوجهة القانونية . في تلك المساحة الرمادية ذاتها»[٤].

ومع ازدياد التعامل الأمريكي مع المرتزقة فقد علق جاري ســـولز - خبير جرائم الحرب في جامعة جورج تاون - أن ســـبب اســـتخدام المرتزقة في اســـتجواب المعتقلين، هو قلة وجود عســـكريين حقيقيين (نظاميين) للقيام بهذه المهام، عدا على أن كثيراً من الوظائف الحساسة تم إلغاؤها الآن فـــي الجيش الأمريكي، لدرجة أنهم عندما يحتاجون

إلـــى مدربين متخصصين لا يجدونهم، مما يدفعهم إلى الاعتماد على المرتزقة من العســـكريين الســـابقين ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تفتقدها القوات النظامية؛ لأن ما هو متاح حالياً في الوحدات العسكرية هم جاذبو الزناد من الجنود العاديين، إضافة إلى أن المرتزقة الذين استأجرتهم العسكرية الأمريكية تدفع لهم مرتبات تعادل ثلاثة أضعـــاف ما يحصل عليه الجنود الأمريكيـــون النظاميون الخاضعون لقانون الأحكام العســـكرية، ليس ذلك فقط، بل إن دافعي الضرائب الأمريكيين هم في الواقع الذين يتحملون دفع مرتبات هؤلاء المرتزقة، وفـــي كل الأحوال فإن جرائم هؤلاء المرتزقة لا تعد جرائم حرب؛ لأن كل شـــخص ألقي القبض عليه بعد إعـــلان الرئيس الأمريكي جورج بـــوش انتهاء الحرب فقد أهليته كســـجين حـــرب، ومن هنا لا تنطبق عليه معاهدة جنيف الدولية المتعلقة بالأسرى.

تغطية رسمية لجرائم المرتزقة

حالة اللامبـــالاة التي تصف الموقف الأمريكـــي والبريطاني وكل الدول التي تحتضن شـــركات الارتزاق العســـكري تكاد تكون واحدة، فمـــع أن مخططي انقلاب غينيا كانوا معروفين جيداً لجاك ســـترو، وكوندوليسا رايس ودونالد رامسفلد؛ إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعلا شـــيئاً لإيقافهم، وفي سنة ١٩٩٨م عندما اكتشف أن الشركة العســـكرية، داينكورب، ومقرها الولايات المتحدة، متورطة في تهريب الرقيق الأبيض البوســـني، تم ســـحب ١٣ موظفاً من الشركة، أما من قُدم إلى المحاكمة هما شـــخصان أبلغا عن بيـــع الفتيات وفصلا من عملهما!!.

وفي كولومبيا، تقوم ذات الشركة وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية برش مبيدات الأعشاب السامة على الحقول، دون اعتبار إلى الآثار الضارة الهائلة على القرويين والفلاحين هناك، وذات الأمر ينطبق على أنشطة شركة إيرينيز هي الأخرى؛ فقد اتهمت بارتكاب فظاعات في غينيا ومارست القتل لأصحاب المناجم الصغار بين عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٢م.

ومع هذا الخزي العالمي لمن يقولون إنهم يحملون مشاعل الحرية والتنوير لا بد من التأكيد على أمرين:

أولاً: أن الولايات المتحدة التي تتذرع دائماً بالحجج الأخلاقية صوتت عام ١٩٧٣م ضد القرار الدولي رقم ٣١٠٣ الذي يتضمن على عدم شرعية تجنيد المرتزقة، وكذلك صوتت معها إسرائيل وبريطانيا وفرنسا وهي كلها دول ضالعة في تجنيد المرتزقة ورعاية شركاتها، كذلك اقترح الرئيس جورج بوش الابن تشكيل وحدات خاصة تشرف عليها الشركات، وأطلق على هذه الوحدات اسم وحدات الاحتياط المدني، مهمتها تخفيف العبء عن القوات المسلحة بحيث تتكون هذه الوحدات من مدنيين يتمتعون بمهارات فائقة يلبون نداء الواجب كما يقول السيد الرئيس ويضطلعون بالمهمة التي تكلفهم بها الولايات المتحدة عندما تحتاجهم.

ثانياً: تقنيات التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين العراقيين في أبو غريب وغيرها، شبيهة تماماً بتلك التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك هندوراس تحت إشراف نيجروبونتي، وفى إطار قانون حرية المعلومات

لعام ١٩٩٧م، أفرجت وكالـة المخابرات المركزية الأمريكية عن كُتيب يتعلق بالتدريب في هذا الشـأن، يُوضح تفاصيل طرق التعذيب التي استخدمت ضد المتمردين في أمريكا الوسطى إبان حقبة الثمانينيات واسـمه (التدريب على استثمار الموارد البشرية ١٩٨٣م) وكتاب آخر لوكالة المخابرات المركزية خاص بالتدريب في فترة الحرب في فيتنام يطلق عليه (كوبارك - اسـتجوابات أجهـزة المخابرات المضادة وقد صـدر في يوليو ١٩٦٣م)، وكلا الكتابـين يُعلمان ذات طرق التعذيب التي تسـتخدم في العراق ومعسـكر جوانتنامو بواسطة الأمريكيين اليوم: منها إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم والإبقاء عليهم عرايا، وتركهم معصوبي العينين، واسـتخدام غرف استجواب مظلمة وبلا نوافذ وبلا دورات مياه، وينصح الكتاب الصادر سـنة ١٩٨٣م الجلاد الذي يقوم بالاستجواب باسـتغلال بيئة المتهم من أجل خلق مواقف سـيئة له ولا يقدر على تحملها، كما يقترح الكتاب حرمان المعتقلين من الطعام والنوم، ووضعهم في مواقف قاسية كالتهديد بالاغتصاب أو الموت وتعذيب عائلاتهم، ومن مخازي نيجرو بونتى في هندوراس فقط أنه أنشـأ وحدة اسـتخبارات عسكرية سـرية تسمى الكتيبة ٣١٦، قامت باقتراف جرائم عديدة ضد المعارضين، كما أسست تلك الشركات قاعدة عسكرية جوية لتعذيب المعتقلين، ولا تختلف أفعالهم في العراق عن باقي الدول التي عاثوا فيها فساداً.

وبعد سـقوط الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا انتقل آلاف الجنود السابقين ورجال الشرطة إلى بلدان مختلفة، وكثير من هؤلاء

كانوا عنصريين قساة ارتكبوا جميع صنوف التعذيب والانتهاكات في ظل نظام الحكم العنصري، وقد تم استئجار المئات من هؤلاء الأفراد للقتال في عدد من المناطق الساخنة في العالم، امتدت من السودان إلى زيمبابوي وحتى كوسوفو؛ ولذلك لم تكن مفاجأة أن يتهم كثير من هؤلاء المرتزقة بارتكاب جرائم وفظائع خلال قتالهم في هذه الأماكن، ومعظم الجنود والشركات التي عمدت من أجل تجنيدهم يعتبرون أنفسهم فوق أي قانون، وتحولوا ببساطة لهذا العمل في الخفاء متحدين كل القوانين، وفي البيرو أطلق أحد هؤلاء المتعاقدون النار على طائرة خاصة تقل منصرة أمريكية وطفلها عن طريق الخطأ، وتم إسقاط الطائرة بعد أن اعتقد هذا المرتزق أن الطائرة تعود إلى أحد مهربي المخدرات، وقد قُتل جميع من كان على الطائرة، وطبعاً لم يجد من يحاسبه.

إن استئجار المرتزقة والتعاقد مع شركات أمنية خاصّة من خارج الجيش مقابل أموال طائلة يبعد المسؤولية عن أي قيادي في الجيش الأمريكي أو غيره، ويتيح الفرصة أمام هؤلاء المرتزقة استخدام أنواع التعذيب والترهيب والقتل كافة دون رقيب، فهم يكادون يكونون حسب ما قاله تقرير (هيومن رايتس ووتش) الأخير بمأمن تام من أي مساءلة أو عقاب على أفعالهم؛ لأن شروط عملهم مع الجيش الأمريكي تمنحهم الحصانة من المقاضاة أمام المحاكم، وهم لا يخضعون لتسلسل القيادة العسكرية، وبالتالي لا تجوز محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ولا الأمريكية أو حتى في البلاد التي يخدمون فيها.

لقد عانت أغلب دول العالم الثالث من آثار المرتزقة، ويشكل إرداف المرتزقة في الحروب لتخفيف العبء على القوات المسلحة

الحكومية للانتباه بشكل دقيق إلى مهام أمنها القومي أحد أبرز سمات الحروب الأخيرة منذ التسعينيات وحتى اليوم، ومن النماذج العالمية الأكثر شهرة في هذا السياق عدة دول ممتدة من إفريقيا إلى آسيا وحتى العديد من دول أمريكا الجنوبية ويوغوسلافيا السابقة.

ففي أنغولا هناك ٨٠ شركة كانت تعمل في الحرب الأنغولية وحدها خلال المدة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٣م، حيث توظف تلك الشركات مقاتلين قدامى من مختلف أرجاء العالم، بعض منهم ينتمي إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي والى قوات المظليين في جنوب إفريقيا، ومنهم كذلك من ينتمي لسلاح الجو الأوكراني وإلى القوات النيبالية التي تخدم في الخارج.

وفي سيراليون حيث تشكل مناجم الألماس مناخاً مواتياً لتنافس أصحاب القوة على ريع المناجم، وغالباً ما تلجأ تلك الجماعات وحتى الدولة إلى الاستعانة بالمرتزقة فقد استطاع على سبيل المثال مئة وخمسون جندياً من التابعين لإحدى شركات المرتزقة أن يقمعوا حركة تمرد في ذلك البلد الإفريقي المنهك من التدخلات العسكرية.

وفي الكونغو التي كانت تعرف سابقاً باسم زائير؛ لجأت جميع أطراف الحرب الأهلية هناك إلى الاستعانة بخدمات تلك الشركات، غير أن شركة (بي إم إف جيولينك) وهي إحدى الشركات الفرنسية التي استعانت بها الحكومة في زائير وقتها، لم تفلح في منع هزيمة الديكتاتور سيسي موبوتو على يد خصمه لوران كابيلا، الذي لجأ هو الآخر إلى خبراء من شركة اكزكوتيف اوتكمز عندما أحاطت به

الأزمات، كما قامت كل من رواندا وأوغندا باستئجار خدمات قوات من شركة ستابيلكو وشركة أخرى من جنوب إفريقيا، كما قامت شركة افيانت وهي شركة يتخذ فريق عملها من الولايات المتحدة مقراً لها بالإشراف على هجمات جوية لصالح زيمبابوي وهي إحدى الدول المتورطة في ذلك الصراع الكبير في بلدان وسط إفريقيا.

وعانت جزر القمر في المحيط الهندي من أشهر المرتزقة العالميين وهو بوب دينار الفرنسي على مدى الثلاثين عاماً الماضية، كونه -وكما تؤكد العديد من التقارير- يمسك بكل خيوط الاتصال بالأرخبيل، حيث شارك في أكثر من محاولة لقلب نظام الحكم بها، وقد ورد اسم بوب دينار مجدداً في التحقيقات التي تجريها الشرطة الإيطالية في مدينة فيرونا حول اكتشاف شبكة من المرتزقة الإيطاليين كانت تخطط لقلب نظام الحكم في جزر القمر، التي سبق أن تعرضت لثماني محاولات لقلب النظام.

وفي العراق لا يستطيع أحد أن يُنكر وجود المرتزقة، وتعود أغلب الروايات عن وجودهم لعائدين من العراق عن رجال مسلحين يجوبون العراق ويقومون بخدمات نيابة عن الاحتلال الأمريكي والبريطاني، فبعضهم مدرب جيداً، وآخرون تلقوا تدريباً بسيطاً، كما يشاهدون في فنادق بغداد حاملين معهم أسلحتهم.

هؤلاء المرتزقة -وإن كان حضورهم واضحاً وباتت القوى العسكرية المسيطرة في العديد من بقاع العالم تعترف بجلبهم للخدمة العسكرية- إلا أن أمر تجنيدهم لم يصدر بشكل قرار رسمي تابع

للأمم المتحدة أو حتى من قبل الدول التي تستقدمهم للعمل، ومن هنا فعندما يُقتلون نجد تجاهلاً تاماً لهم، ومن يحاول أن يعرف الحقيقة عنهم قد يجد ذات المصير -القتل-. يقول شقيق الصحفي مازن دعنا الذي قتل في العراق في ١٧ أغسطس ٢٠٠٣م: إن شقيقه اكتشف مقابر جماعية لجنود أمريكيين مرتزقة يتم دفنهم في الصحراء العراقية، هؤلاء الجنود لا يحملون الجنسية الأمريكية بل يحملون البطاقة الخضراء، وإنهم قد وعدوا بعد انتهاء العملية العسكرية في العراق بحصولهم على الجنسية، بالإضافة إلى مكافأة مالية، وإن من يقتل من هؤلاء المرتزقة من قبل المقاومة العراقية لا يتم الإعلان عنه ويتم دفنه بسرية تامة في الصحراء العراقية بعد وضعهم في أكياس بلاستيكية، أما مصادر مازن -كما يقول شقيقه- فهي عديدة، فهناك جهات من المقاومة العراقية أخبرته، ومن ناحية أخرى وهي الأهم أن ثمة أحد هؤلاء المرتزقة قد أخبره بذلك، وأنه يخشى أن يقتل وأن يكون مصيره مثل مصير زملائه[٥].

وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج الذي توصل إليه دعنا، ما نشر في صحيفة (فيلادلفيا انكويرر) من أن عشرات الآلاف من الجنود الذين يخدمون في الجيش الأمريكي ليسوا مواطنين أمريكيين بل مهاجرون يأملون في الحصول على الجنسية الأمريكية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، وقالت الصحيفة إن هناك ٣٤ ألف جندي في الجيش الأمريكي العامل في العراق ليسوا مواطنين أمريكيين، ويحمل بعضهم منهم إقامة دائمة أو ما يسمى جرين كارد (البطاقة الخضراء) وهذه النسبة تشكل ٤ , ٣٪ من عدد القوات الأمريكية

المسلحة، فيما تؤكد مصادر كردية أن هؤلاء المرتزقة الذين زجت بهم الولايـات المتحدة في الحرب مقابل حصولهم على البطاقة الخضراء تمهيداً لحصولهم على الجنسية الأمريكية، بدؤوا عمليات هروب واسعة خوفاً من هجمات المقاومة بمساعدة عصابات التهريب الكردية التي تنشط في المناطق الحدودية مع دول الجوار، وتحصل هذه العصابات مقابـل تهريب الجندي الواحد علـى ٥٠٠ دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ دولار مقابل شراء ملابس جنود البشمرجة الكردية لاستخدامها في الهروب، و٤٠٠ دولار مقابل الحصول على جواز سفر مزور.

وأوردت الصحيفة إحصاءات عن الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٢م أكدت أن ٤٪ مـن عدد الذين تقدموا لدخول الجيـش جاء معظمهم من الدول التي تنطق بالإسـبانية. ويقول كاتب المقال: إن الحصول على الجنسـية الأمريكية لا يأتي بشكل تلقائي، حتى بعد خدمة الجندية، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٢م تقدم ١٣,٥ ألف جندي من الذين لا يحملون الجنسـية للحصول عليها، إلا أن ٨ آلاف فقط حصلوا على الجنسية.

ويقول الناشـط الأمريكي المعـارض للحرب على العراق كارلوس مينـدس إنه في دولة ترتفع فيها أقسـاط التعليـم لغير الأمريكيين بشـكل يجعل فرص التعليم أمامه شـبه مسـتحيلة، وفي دولة تكون فيهـا الخدمات الصحية صعبـة المنال للفقراء، يتجـه الأهالي إلى الزج بأبنائهم في صفـوف الجيش الأمريكي أملاً في الحصول على تعليم أو خدمات صحية أو الجنسية الأمريكية، أما أصحاب السلطة فـي الإدارة الأمريكية فيمتلكون الوسـائل الكفيلة بإعفاء أبنائهم من الانخراط في الجيش وإبعادهم عن ويلات الحروب.

إن عمـــل هؤلاء المرتزقة لا يتبع أي قانون أو عرف عســـكري في العراق؛ لأن الحاكم المدني السابق بول بريمر قرر عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشـــريعات المســـتحدثة، كما منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين، أما الجانب الأمريكي فقد ضاعف عدد العاملـــين من مدنيين وعســـكريين بما يخدم المصالح الاســـتراتيجية القومية، وحجم العقود الموقعـــة بما فيها من مصالح مالية يُجبر من خلالهـــا الموقعون على الانصياع للرغبات الأمريكية في عدم الإعلان عن عدد قتلاهم من المرتزقة في العراق.

وإضافة إلى ما سـبق الفيلم الذي أظهر بعضاً من هؤلاء المرتزقة وهـــم يطلقون النار على العراقيين، فقد كشـــفت صحيفة الصندي تلغـــراف عن فلم فيديو (تـــذكاري) يَظْهرُ مرتزقـــة يطلقون النـــار على المدنيين العراقيينَ بشـــكل عشـــوائي، الفلم كشف عنه من قبل محققين ونشـــر على شبكة الإنترنت، وهو مرتبط (بوكالة الخدمات الدفاعيـــة)، احتوى على أربع لقطـــات منفصلة يظهر فيها المرتزقة وهم يَفْتحونَ النار بالبنادق الآلية على الســـيارات، ويظهر الفيديو، فـــي أحـــد الهجماتَ ســـيارة مرســـيدس تُطلـــقُ عليها النار من مســـافة قريبـــة قبل أن تصطدم بســـيارة أجـــرة مدنية، وفي اللقطة الأخيرة، تظهر سيارة مدنية بيضاء تتحاشـــى رشقات النيران بينما كانت تقترب من عربة لشـــركة أمن غير معروفة، ويمكن للمشـــاهد أن يرى الرصاص وهـــو يصيب الســـيارة قبل أن تتوقّف، أما اللهجة فهي إســـكتلندية أَو أيرلندية، وكانت بدايـــة ظهور الفيلم على موقع http://www.aegisiraq.co.uk كما يحتوي الموقع على رسالة

من العقيد سبايسير مالك الوكالة الأمنية، موجه إلى مستخدميه تنص: «أنا قلق بشأن أجهزة الإعلام التي تهتم بهذا الموقع، وأنا أُذكّرَ كُلّ واحد منكم بالتزامه التَعَاقُدِيِّ أَنْ لا يَتكلّمَ مع أَو يُساعدَ أجهزةَ الإعلام دون تصريح من قبل إدارةِ المشروعِ أَو الوكالة في لندن، «أمتنع عن إرسال أيّ شيء إلى الشركة. مثل هذه الأشياء التي ظهرت يمكن أن تؤدي إلى خسارة أَو إلغاء عقدنا وبالنتيجة الخسارةِ لكُلّ شخص منكم»[٦].

أما محاكمة هؤلاء المرتزقة على فعلتهم فهي لن تجدي نفعاً في بلد يجهل القاتل لماذا يَقْتُل، والمقتول لماذا يُقتل، حيث تعترف وزارة الخارجية الأمريكية بأن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقاولين في العراق قد عكست إشرافاً سيئاً من قبل المسؤولين الأمريكان في العراق، الذين لم يتم إلزامهم بتقديم التقارير والإبلاغ عن السلوك الإجرامي لهؤلاء.

ومن خلال مسح أجرته صحيفة التايمز هناك تقريباً ٢٠٠ «حادثة» سجلت ضد شركات الأمن الخاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٤م التي تبين أن ١١ ٪ من حوادث إطلاق النار من قبل المقاولين على العربات المدنية مجرد الاعتقاد بأنها تهددهم، وهذه التقارير التي حفظت طوعاً من قبل وزارة الدفاع الأمريكية لا تُشير إلى أي تبرير عن السبب لإطلاق النار، وتحتوي معلومات محدودة جداً حول مصير شاغلي السيارات التي تم إطلاق النار عليها، وتبين أيضاً أن المقاولين لم يتلقوا أي تهديد أو إطلاق نار من الجهة المصابة، لكن قتلوهم لأنهم يعتقدون بأنهم كانوا قائمين بعمليات انتحارية محتملين.

إن خطر هؤلاء المرتزقة على الأمـن واضح في الحالة العراقية، ولكن هناك خطر آخر قلما نجد من يتحدث عنه وهو خطر وجود هؤلاء المرتزقة على الاقتصاد العراقي، حيث تدفع رواتب هؤلاء المرتزقة من مخصصـات الإعمـار التي تلتهم نحو ٢٠-٣٠٪ من الميزانية حسـب بعـض التقديرات، ومن هنا تبرز مخاطـر وجود مثل هذه العصابات على الأمن والاقتصاد في العراق، حيث يتقاضون عشرات الآلاف من الدولارات لقاء مهامهم التي يقومون بها، فعلى سـبيل المثال يتقاضى المتعاقـدون الذين يدربون العراقيين على نزع الألغام وتشـغيل كلاب اكتشـاف الألغام رواتب تتراوح بين ١٥ و٢٥ ألف دولار شـهرياً، غير أن العراقي الذي يدربونه والذي سـيمد يديه فعليـاً لينتزع اللغم لا يتجاوز راتبه الشـهري ١٢٥ دولاراً، حتى وإن قتل فإن التعويض الذي سـيحصل عليه ذوي القتيل لن يصل بأي حال إلى راتب شـهر واحد مما يحصل عليه المرتزق.

الهوامش:

١) انظر وتســند، روساند سفاحو بغداد الحقيقيين، صحيفة البايس الإسبانية، ٦ مايو ٢٠٠٤م، ترجمة جريدة الجرائد العالمية في ١ يونيو ٢٠٠٤م.

٢) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm

٣) انظر صحيفة الوطن السعودية، ١٦ مايو ٢٠٠٤م.

٤) انظر السابق.

٥) انظر صحيفة الخليج الإماراتية،

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=79929

٦) انظر: شون ريموند ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.